مشكلة السببية في تفسير السلوك الإجرامي

الدكتور عدنان الدوري
استاذ مساعد ـ علم الاجرام
كلية الاداب

تمهيد :

لازال بعض علماء الاجرام يذكرون تلك القصة التقليدية التي تروى عن غلامين كانا قد سرقا متاعا لبعض الناس ولاذا بالفرار فلحقهما صاحب المتاع وجمهور من الناس حتى وقع احدهما في قبضتهم بسبب قصر ساقيه بينما نجا الغلام الآخر لطول ساقيه • ودخل الغلام الاول الحبس بسبب جريمته وخرج من الحبس ليدخل حبسا آخر • وهكذا انتهى الى حياة اجرامية محترفة بينما صار الغلام الثاني من رجال الدين •

وفحوى هذه القصة الصغيرة تتصل باهمية الساقيين وهل لهما علاقة سببية بمصير حياة كل من هذين الغلامين على النحو الذي جرى في سياق هذه القصة •

والحقيقة ان مشكلة السببية كانت ولازالت من ابرز المشكلات المنهجية التي تقف في وجه علماء الاجرام عند بحثهم عن سبب الجريمة • وهي مشكلة تكاد ان تكون مشكلة جميع علوم الانسان وعلوم السلوك المعاصرة •

ذلك ان علوم الطبيعة وعلوم الحياة تهتم بدراسة مجموعة من الظواهر الطبيعية المتجانسة التي يمكن أن تخضع للتفسير السببي ، أو تلك التي يمكن فيها القيام بتحليل العلاقة الوظيفية بين السبب والنتيجة • ويسهل التفسير العلمي لمثل هذه العلاقة الوظيفية كلما كانت هذه الظواهر على قدر كبير من التشابه والتجانس • وبذلك تصبح مهمة العلم الصحيح هي تفسير العلاقات القائمة بين هذه الظواهر المتجانسة بقانون علمي واحد •

ولكن ظاهرة السلوك الاجرامي ظاهرة معقدة تجمع بين انماط سلوكية غير متجانسة • هذه الانماط السلوكية تشكل في مجموعها جريمة في نظر القانون • وهنا تبدأ خيوط المشكلة • فقد بدأ علماء الاجرام بتحطيم القيد القانوني الذي يحيط بالسلوك الاجرامي فقدموا لنا تعريفا اجرائيا اجتماعيا

للجريمة • وانطلقوا بعد ذلك الى مشكلة تفسير السلوك الاجرامي في معناه الاجتماعي الجديد • ومع هذا فقد اختلفوا في المنهج والاسلوب •

فمنهم من يرى أن يقتصر البحث عن السبب على جرائم معينة أو انماط سلوكية متجانسة • وظل البعض الآخر يبحث وراء نظرية عامة واحدة تصلح لتفسير السلوك الاجرامي برمته • ويمثّل الرأي الاول رأي المتفائلين من علماء الاجرام ممن يتوقعون ان يجدوا سبب الجريمة في حصر نطاق البحث في السببية وتحديد نطاقه بانماط سلوكية متجانسة • ويهدف الفريق الآخر الى استقصاء تلك العمليات والتفاعلات التي يتكون السلوك الاجرامي خلالها •

وعلى العموم فان علماء الاجرام ، سواء من بحث منهم عن نظرية واحدة، أو من التزم منهم بدراسة انماط سلوكية اجرامية معينة ، لازالوا يبحثون عن سبب الجريمة • وهم لاجل ذلك لازالوا يواجهون مشكلة ايجاد هذا السبب ، مشكلة السببية ذاتها • وهذا البحث يتناول بحث تلك المشكلات التي تتصل بسبحث السببية وتفسير السلوك الاجرامي •

تؤكد فلسفة السببية أن جوهر العلم ينحصر في بحث العلاقة بين متغيرين فحسب • وكلما زاد عدد هذه المتغيرات تعقد الطريق امام العلم ، سواء من حيث المنهج أو من حيث النتيجة ، لبلوغ مرحلة الكمال والموضوعية المطلقة • وقد التزم الكثير من علماء الرياضة وعلماء الطبيعة بهذا المنطق السببي ، فقيدّوا انفسهم بذلك القانون التقليدي الذي يعرف بـ « قانون المتغير الواحد law of the single variable • وفحوى هذا القانون أن النتيجة ينبغي ان ترّد الى عامل واحد أو الى متغير واحد يكون هو السبب الجوهري في احداثها ، بينما تظل جميع العوامل أو المتغيرات الاخرى ساكنة جامدة[1] •

وقد ساد هذا الاتجاه الآلي (الميكانيكي) في تفسير السببية خلال تلك المرحلة الاولى من مراحل تطور العلوم الطبيعية خلال القرون الثلاثة الماضية• تلك الفترة الذهبية التي توصل العلم فيها الى أن يقدّم للحضارة الانسانية جلّ منجزاته التكنولوجية الكبرى ، كالسيارة والطيارة والراديو والحاكي

---

(1) Good and Scates, Methods of Research, Appleton — Century Grofts, Inc. New York, 1954, pp. 691 — 692.

والصور المتحركة والمحركات الاخرى • ومع هذا فلم تقف مسيرة العلم الحديث عند حدود هذه الثنائية المطلقة في تفسير العلاقة السببية ، بل تعداها الى بحث عدد هائل من العوامل أو المتغيرات التي يمكن ان تدخل في بناء الظاهرة الواحدة وفي بحث مختلف العلاقات الوظيفية القائمة بينها • وبدأت نظريات علمية تفسيرية جديدة تحل محل النظريات التقليدية التي التزمت ببحث العلاقة السببية وفق قانون المتغير الواحد •

وهكذا بدأت فكرة السببية causation تنفصل عن فكرة الحتمية أو الجبرية determinism ، وتختلف عنها اختلافا واضحا ، سيما ما يتعلق منها ببحث الظواهر الاجتماعية والسلوك الانساني • والى مثل هذه الحقيقة يشير عالم الفيزياء الالماني ماكس بورن Max Born حين يقول انه ليس بامكاننا ان نتكهن بما سيحدث للفرد ، ولكننا نستطيع ان نبين ما ينتظره من احداث متوقعة وذلك على سبيل الاحتمال • وهذا معناه اننا نتوقع ما يحتمل وقوعه ، تاركين مكانا للصدفة المحتملة • وهذا يفيد معنى السببية ، ولكنه ليس بالحتمية او الجبرية ، حيث لا مكان للصدفة مع الحتمية • (٢)

وبدأ البحث في الظواهر الاجتماعية والظواهر السلوكية يتخذ اتجاها خاصا يتفق وطبيعة هذه الظواهر • فالظاهرة الاجتماعية او السلوكية تتميز بتعدد عواملها ومتغيراتها وبصعوبة السيطرة التجريبية على جميع هذه العوامل والمتغيرات ، الامر الذي لا يوصل الباحث الى صياغة نظرية عامة كاملة تصلح لتفسير الظاهرة موضوع البحث • ولاجل ذلك فقد بدأ علماء الاجتماع والسلوك يتجاوزون هذه العقبة المنهجية بانصرافهم وراء البحث عن علاقة وظيفية للسببية functional causation ، بدلا من البحث عن سبب صرف في معناه الميكانيكي الآلي • (٣)

---

(٢)

Born, Max, Natural Philosophy of Cause and Chance, Oxford University Press, London, 1949, p. 215.

(٣)

Hook, Sidney "Determinism", Encyclopaedia of the Social Sciences, Macmillan Co., New York, 1931, vol. 5, pp. 100—114.

ويبدو ان علماء الاجتماع والسلوك عالجوا مفهوم السبب Cause كقوة منفصلة تحدث النتيجة • وتركوا مهمة البحث عن سبب واحد ، وانصرفوا يبحثون عن مجموعة من العوامل او المتغيرات • لقد صار السبب لديهم هو الذي يتضمن مجموعة من العوامل المترابطة فيما بينها ، والتي تنتظم في نسق ما بحيث تؤدي في مجموعها الى احداث النتيجة • وعلى هذا فقد صار بحث السببية لا يعني البحث عن سبب واحد معين بالذات ، وانما هو تحليل تلك العملية المتواصلة التي تتضمن مجموعة مترابطة من العوامل المختلفة ومن ثم الاهتمام بفصل ما هو مهم منها او ما كان منها على درجة من الاهمية في احداث النتيجة • وهكذا صار بحث السببية يعني ايجاد عدد من العوامل ، وفصل العوامل المهمة منها ، وبالتالي تقليل هذا العدد والاكتفاء بما يدخل منها في احداث النتيجة • (٤)

والحقيقة ان عالم الاجرام اذ يشارك عالم النفس وعالم الاجتماع في مواجهتهما لمشكلة السببية في معناها المتقدم ينفرد عنهما بتحمل عبء آخر ينبعث من طبيعة الجريمة ذاتها كظاهرة سلوكية • تلك التي تضيف ابعادا جديدة للمشكلة ذاتها • وذلك لان عوامل الجريمة كثيرة متعددة ، تختلف وفقا لاختلاف مصادرها • بعضها عوامل شخصية تتعلق بتلك السمات والخصائص والصفات غير السوية التي تتعلق بشخص المجرم • والبعض الآخر عوامل بيئية تتصل بتلك الظروف الطبيعية والمواقف الاجتماعية غير السوية التي يعيش فيها المجرم • وهناك عوامل اخرى حضارية او ثقافية تتصل بالثقافة العامة للمجتمع الذي يعيش المجرم فيه والتي لها صلة بتكوين سلوكه الاجرامي • (٥)

وازاء هذه المجموعة الكبيرة من عوامل الجريمة ، يقف علماء الجريمة امام مشكلة صياغة نظرية عامة في سبب الجريمة • ويرى الاستاذ الاميركي سذرلاند Sutherland ان على الباحث عن نظرية سببية للجريمة ان يختار

---

(٤) Morris, Albert, A Sociological View of Crime Causation, Federal Probation, vol. 7, July — Sept. 1943, pp. 17 — 20.

(٥) Taft, Donald, Criminology, The Macmilan Co., New York, 1956, p. 85.

بين اسلوبين من اساليب البحث • احدهما بالتجريد المنطقي العام • وهذا يعني ان يلتزم الباحث بالقيام بدراسة ميكانيكية العمليات المشتركة التي تدخل في بناء السلوك الاجرامي • تلك العمليات التي يشترك فيها جميع المجرمين على اختلاف طبقاتهم واعمارهم واجناسهم ومناطق سكناهم • فقد تشير بعض الدراسات الى وجود علاقة ما بين زيادة نسبة الجريمة وبين بعض الخصائص او الظروف او الصفات الشخصية او الاجتماعية او الثقافية • وهذا لا يعني ان مثل هذه الظروف والصفات هي سبب الجريمة • وانما على الباحث ان يبحث عن تلك العمليات التي تتكون الجريمة خلالها ، سواء تحقق وجود مثل هذه الخصائص او الظروف او لم يتحقق ذلك • ويؤيد هذا اننا نجد من بين الدراسات ما يشير الى ان وجود بعض هذه الظروف او الخصائص لا يؤدي الى ارتكاب الجريمة من جهة ، ومن الجهة الاخرى فان دراسات اخرى تشير الى ان بعض الافراد يرتكبون الجريمة بالرغم من انهم لا يتميزون بصفة او ظرف من هذه الصفات والظروف • ولتحقيق هذا التجريد المنطقي ينبغي على الباحث ان يحدد معنى السلوك الاجرامي ذاته ، فيميز بينه وبين السلوك غير الاجرامي من جهة ، ثم يقوم بعزل العوامل والظروف التي تدخل في بناء السلوك الاجرامي وحده ، ويهمل تلك التي تدخل في بناء السلوك الانساني بوجه عام • اذ ليس من الضروري ان يهتم عالم الاجرام بكل ما يدخل في بناء السلوك البشري ، كعملية الهضم والتنفس ، لان مثل هذه العمليات لا يمكن ان تميز بين السلوك الاجرامي وبين السلوك غير الاجرامي •

اما اسلوب البحث الآخر فيكون بالتحليل الزمني للعوامل المختلفة من حيث اسبقيتها في حدوث الجريمة • اذ ان من الملاحظ ان عوامل الجريمة تنتظم في نسق زمني يسبق احدهما الآخر من حيث وقت حدوثها • وهذا يستلزم ان يعني الباحث باختيار تلك العوامل التي يراها على درجة كبيرة من الاهمية في تكوين السلوك الاجرامي خلال مرحلة واحدة معينة من وقوعه • وهكذا ينبغي على الباحث ان يهمل تلك العوامل التي تسبق هذه المرحلة ، أو يدمجها في عوامل اخرى ، وبذلك يقلل من عدد عوامل الجريمة أو متغيراتها ويحصر اهتمامه في المهم منها • (٦)

---

(٦) Sutherland and Gressey, Principles of Criminology, Fifth Edition, Lippincott Co., 1955, pp. 75 — 77.

ولعل من الجدير بالذكر ان نذكر هنا ان علماء الجريمة يميزون بين عوامل الجريمة بحسب اهميتها ومدى اسهامها في تكوين السلوك الاجرامي • فهم يصنفون هذه العوامل من حيث مظهرها المادي الى عوامل بسيطة وعوامل مركبة • العامل البسيط هو الذي نجده مستقلا عن سواه ، كوفاة احد الوالدين او حالة التخلف العقلي • اما العامل المركب فهو الذي يرتبط بعوامل اخرى فيكون جزءً في وحدة متكاملة • فالبطالة عامل مركب لانها لا تنفرد بتأثير مستقل بها وانما تتصل بعوامل اخرى كالفقر والعيش في مناطق سكنية غير ملائمة والكحولية او غيرها •

وقد تصنّف العوامل من حيث قوّتها في احداث النتيجة الى عوامل جوهرية وعوامل مساعدة • العامل الجوهري هو العامل القوي الذي يسهم اكثر من غيره في احداث النتيجة ، اما العامل المساعد فهو الذي يسهم بدرجة اقل في احداث النتيجة • والحقيقة ان من الصعوبة بمكان التمييز بين قوة العامل او ضعفه ، وذلك لان كل عامل يحمل في طبيعته عناصر الضعف والقوة• وبذلك يصبح العامل ظاهرة نسبية تخضع لتقدير الباحث نفسه وذلك وفقا لكل حالة خاصة • وهناك من يصنّف العوامل الى عوامل ظاهرة واخرى مستترة • وهذا المعنى يتعلق باسلوب البحث العلمي ، فقد يسهل على الباحث احيانا التعرف على بعض الظروف الخاصة بالمجرم فيهتدي الى تشخيصها وعزلها بوضوح • وقد تخفى عليه احيانا ظروف اخرى يعمد الشخص على اخفائها وبذلك يلجأ الباحث الى معونة وسائل اخرى في الاستقصاء والتحقيق • (٧)

مشكلة العامل الواحد وتداخل العوامل :

اوضحنا فيما سبق كيف ان فكرة السببية في علم الاجرام لا تعني ان ينحصر البحث عن سبب واحد او عامل واحد يعتبر علّة الجريمة • بل ان معنى السببية هو البحث عن نظرية سببية ، سواء انحصر هذا السبب في عامل واحد او تعددت العوامل والمتغيرات • وقد يلمس الباحث في مختلف الدراسات التي تناولت مبحث السببية انها لا تخرج في الواقع عن نطاق هذين المنهجين الرئيسين • فالاتجاه العام الغالب في علم الاجرام هو البحث عن نظرية واحدة

(٧) طه ابو الخير ومنير العصرة انحراف الاحداث ـ الطبعة الاولى ـ الاسكندرية ١٩٦١ ، ص ١٧٨ ـ ١٨٠ •

او البحث عن سبب واحد للجريمة • وهذا ما نراه واضحا في مدارس علم الاجرام المختلفة كالمدرسة الانثربولوجية والمدرسة الاقتصادية والمدرسة الجغرافية والمدرسة الاجتماعية ومدرسة الطب العقلي ومدرسة التحليل النفسي •

ولعل استحالة التوصل الى نظرية عامة تفسر السلوك الاجرامي جعل البعض ينصرف الى التماس الطريق الثاني ، طريق النظر في عوامل متعددة تكون في مجموعها علة الجريمة • وقد ظهرت بوادر هذا الاتجاه منذ ان اعلن العالم الايطالي « انريكوفيري Ferri » ، وهو من انصار المدرسة الوضعية الايطالية ، ان الجريمة هي حصيلة مجموعة مترابطة من العوامل الطبيعية والعوامل الشخصية الانثروبولوجية والعوامل الاجتماعية • وقد وضع بهذا اصول منهج تفسيري عرف فيما بعد بمذهب تعدد العوامل او تداخل العوامل Multiple-factor approach وقد استخدم هذا المنهج في مجالين احدهما في دراسة حالة المجرمين وكشف اسباب الجريمة ، والآخر في تلك الدراسات الاحصائية التي تتناول اختلاف كتلة الجريمة وعلاقة ذلك ببعض الظروف والخصائص المختلفة •

وتعتبر دراسات العالم الاميركي « وليام هيلي Healy » رائدة في مجال دراسة الجانحين وفقا لمذهب تداخل العوامل [٨] وفي الدراسات المماثلة لها في انجلترا تلك الدراسات الرائدة التي قام بها العالم « سيرل بيرت Cyril Burt » لدراسة جنوح الاحداث في انكلترا • [٩] وعلى العموم فان مثل هذه الدراسات اظهرت ان كل جريمة يمكن ان تخضع الى مجموعة من العوامل تختلف عن الاخرى ، وان كل عامل من هذه العوامل يكون على درجة متساوية من الاهمية •

وقد شايع مذهب تداخل العوامل انصار كثيرون • وبدأت مختلف البحوث والدراسات تتجه اتجاها مماثلا في دراسة السلوك الاجرامي •

---

(٨) Healy, William, The Individaul Delinquent, Little, Brown, Boston, 1915.

(٩) Burt, Cyril, The Young Deliquent, University of London Press, London, 1928.

وخلاصة هذا المنهج ان الجريمة لا يمكن ان تفسر بعامل واحد • ويفخر انصار هذا المذهب ومشايعوه انهم وجدوا في مذهبهم الحل المنطقي الواقعي لبحث مشكلة السببية في علم الاجرام ، وانهم افلحوا فيما اخفق غيرهم ممن سبقهم من اصحاب مذهب تفسير الجريمة بعامل واحد •

والحقيقة ان ما يعيب هذا المذهب بالذات انه لا يمثل نظرية تفسيرية معينة ، اذ انه يقدم لنا مجموعة هائلة من العوامل والظروف والمواقف التي يمكن ان تؤدي الى تكوين السلوك الاجرامي • وهذا لا يعني السببية بشكل واضح وذلك لان مثل هذا المنهج يجعل فكرة السببية في اطار واسع يشتمل على مجموعة كبيرة من العوامل والمتغيرات التي تخضع في طبيعتها الى تقدير الباحث نفسه وهو الذي يختار منها ما يناسبه ، وهذا القول يفقد معنى السببية قيمتها الموضوعية كتفسير للجريمة والسلوك الاجرامي •

قوانين علم الاجرام :

يبدأ العلم بفرضية وينتهي بنظرية او قانون • فالفرضية hypothesis لا تعدو غير حدس بديهي بوجود حقيقة لا يعرف خطأها من صوابها وهي لذلك تستلزم الفحص لغرض التثبت مما تحمله من حقيقة أو صواب • أما النظرية theory فهي الفرضية التي تحقق ثبوتها بالفحص والتي تكون في طريقها الى ان تصبح قانونا • فالقانون Law في معناه العلمي يعني الانتظام الثابت بين طائفة من العلاقات القائمة او بين طائفة من الحقائق المعينة • ومن مجموع الفرضيات والنظريات والقوانين يتكون لدينا ما يعرف بالنظام system حيث ان النظام هو الذي يجمع بين جميع الافكار والمبادىء العامة التي تعتبر كل" متطابق • (١٠)

وعلم الاجرام كعلم معاصر لا شك يسعى الى دعم منهجه العلمي وذلك بمحاولة ايجاد النظريات العلمية والقوانين العلمية التي تفسر السلوك الاجرامي •

وقد قدّم لنا علم الاجرام بعض النظريات التي تحاول ان تفسر لنا علّة الجريمة والجنوح •• ولا زالت هناك فرضيات كثيرة تنتظر الفحص والتحقيق

(١٠)

Gee, Wilson, Social Science Research Methods, Appleton — Century — Crofts Inc., New York, 1950, pp. 194 — 195.

والاثبات ليصبح كل منها نظرية معينة • اما القوانين العلمية في علم الاجرام فلا زالت في مرحلة بعيدة عن النضج والكمال وذلك اذا ما قورنت بقوانين علوم الطبيعة • والأمر لا يختلف كثيرا بين علوم النفس والاجتماع وعلوم السلوك الاخرى •

ومع هذا فقد يؤكد بعض العلماء بين وقت وآخر قدرة علم الاجرام على صياغة قانون علمي لتفسير الجريمة والسلوك الاجرامي • وقد بذلت محاولات عديدة في هذا المجال • وأول قانون عرف في علم الاجرام هو الذي اسماه العالم الايطالي انريكوفيري Ferri بقانون التشبع الاجرامي law of criminal saturation • ومفاد هذا القانون انه « في محيط اجتماعي معين وتحت ظروف طبيعية وشخصية معينة ترتكب جرائم معينة دون زيادة او نقصان • وهذا تطبيق مماثل للقانون الكيماوي المعروف الذي يفيد انه في كمية معينة من الماء وتحت درجة حرارة معينة تذوب كمية محدودة من المادة دون زيادة او نقصان • (١١)

وقد ظهرت قوانين اخرى في السببية حاولت تطبيق قانون النتيجة والسبب المعروف في علوم الطبيعة والميكانيك في مجال السلوك الاجرامي • وابسط معادلة لهذه السببية هي التي تفيد بأن السلوك هو حصيلة تفاعل الفرد مع الموقف • فالفرد بما لديه من تكوين فطري واستعدادات مكتسبة يخضع لتأثير وضغط البيئة التي يعيش فيها •

وتتحدد سوّية هذا السلوك او انحرافه بمقدار ما لدى الفرد من القدرة على مقاومة ضغط هذه البيئة • فكلما ضعفت هذه المقاومة قلّت قدرة الفرد على التصرف السوّي الامر الذي قد ينزع به الى التماس مخارج غير سوية للتخفيف من حدة ضغط الموقف والبيئة • ولعل السلوك الاجرامي هو مظهر واحد من المظاهر السلوكية غير السوية التي تصدر عن الفرد في مثل هذه الحالة • (١٢)

ومن القوانين الاخرى ذلك القانون الذي يحاول ان يفسر لنا الجريمة

---

(١١) Taft, Criminology, Ibid, p. 80.

(١٢) Reckless, Walter, The Crime Problem, Appleton — Century — Crofts, Inc., 1955, p. 79.

بمعادلة مفادها ان « الجريمة تساوي الاتجاهات زائدا الموقف مقسومة على المقاومة » • وهذا القانون يجعل أثر الموقف او البيئة على الفرد متوقفا على تلك الاتجاهات والرغبات والميول والنزعات الشخصية التي تساعد الفرد على ادراك عناصر الموقف او عناصر البيئة التي تحيط بحياة الفرد • على ان يخضع كل ذلك لدرجة مقاومة الفرد لضغط الموقف • (١٣)

ويتجه البعض الآخر الى محاولة صياغة قانون سببي يفسر لنا الجريمة تفسيرا نسبيا تفاضليا • ومن هذه المعادلات تلك التي تفسر الجريمة بالموازنة بين عوامل السوية وعوامل الانحراف • فالسلوك المتوافق السوي هو الذي يساوي مجموع العوامل اللازمة للانتمائية والانسجام الاجتماعي ناقصا مجموع العوامل المؤدية للانحراف او الشذوذ • وبهذا المعنى فان السلوك الحاصل يكون نتيجة هذا التفاعل التفاضلي differential ، اي انه سلوك منسجم متوافق تارة ، او سلوك منحرف شاذ تارة اخرى ، وبعبارة اخرى يمكننا القول بان هناك بعض العوامل التي تعمل نحو الانسجام والتوافق بين سلوك الفرد من جهة وبين ما يتطلبه المجتمع من معايير ضابطة من جهة اخرى • وتشتمل مثل هذه العوامل على تلك العوامل التكوينية الشخصية constitutional والعوامل البيئية المكتسبة enviornmental ومن الجهة الاخرى فهناك عوامل اخرى تعمل على الشذوذ والانحراف • وهذه ايضا تشتمل على عوامل تكوينية شخصية واخرى بيئية مكتسبة • وهكذا تكون حصيلة السلوك النهائي متوقفة على تعادل قوى كل من هاتين المجموعتين من عوامل السوية وعوامل الانحراف • فان زادت كفة السوية على كفة الانحراف ظهر سلوك الفرد سويا منسجما متوافقا • وان رجحت الكفة الاخرى ظهر السلوك شاذا منحرفا وكانت النتيجة الجنوح والجريمة • (١٤)

وهناك محاولات اخرى لوضع قوانين سببية اكثر تعقيدا لتفسير جنوح الاحداث • ومن هذه المحاولات الجادة ما جاء به العالمان الاميركيان

---

(١٣) Abrahamsen, David, Crime and the Human Mind, Columbia University Press, 1946, p. 7.

(١٤) Carr, Lowell, Delinquency Control, Harper and Brothers, New York, 1950, pp. 160 — 1961.

الينوروشيلدون جلوك Glueck في دراستهما لجنوح الاحداث • لقد وجد هذان العالمان ان الاطفال الجانحين يمكن تمييزهم عن الاطفال غير الجانحين بخمسة معايير مميزة • وهذه المعايير هي المعيار الجثماني والمعيار المزاجي والمعيار النفسي والمعيار الاجتماعي الثقافي ومعيار المواقف والاتجاهات • وقد ذكرا تلك الصفات والسمات التي يمكن ان يتميز بها الاطفال الجانحون عن سواهم بمقتضى هذه المعايير الخمسة • والحقيقة ان مثل هذه المعادلات لا يمكن ان تكون قانونا في معناه العلمي الصحيح لانها لا تعدو غير التأكيد على اهمية مجموعة معينة من العوامل والمتغيرات التي يحتمل وجودها بين حالات الجانحين بنسبة قد تزيد على نسبة وجودها بين الاطفال غير الجانحين • (١٥)

مراجع البحث :

Abrahamsen, David, Crime and the Human Mind. Columbia University Press, 1946.

Born, Max, Natural Philosophy of Cause and Chance, Oxford University Press, London, 1949.

Burt, Cyril, The Young Delinquent, University of London Press, London, 1928.

Carr, Lowell, Delinquency Control, Harper and Brothers, New York, 1950.

Gee, Wilson, Social Science Research Methods, Appleton — Century — Crofts, Inc. New York, 1950.

Good and Scates, Methods of Research, Appleton — Century — Crofts, Inc. New York, 1954.

Healy, William, The Individual Delinquent, Little — Brown, Boston, 1915.

Hook, Sidney, "Determinism", Encyclopaedia of the Social Sciences, Macmillan Co., New Yorw, 1931, vol. 5.

Morris, Albert, A Sociologgical View of Crime Causation, Federal Probation, vol. 7, 1943.

Reckless, Walter, The Crime Problem, Appleton — Century — Crofts, Inc. 1955.

Sutherland and Cressey, Principles of Criminology, Lippin,cott Co., 1955.

Taft, Donald, Criminology, The Macmillan Co., New York, 1956.

---

(١٥) Glueck, Shelon and Eleanor, Unravelling Juvenenile Delinquency, The Commonwealth Fund, Harvard University, Press, 1950, pp. 281 — 282.